سكان مستوطنة كريات اربع عن عربي مستعد لبيع اراضيه فلم يجدوا . فالمستوطنة ، كما يقول احد مستوطنيها ، بحاجة الى اراض كثيرة لتوسيعها ، لتصبح مدينة كبيرة وليكن ، لم نجد احدا من العرب يبيع الاراضي المطلوبة » (ر.أ ، العدد ١٨٨٣ ، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٧٩ ، ص ٧) . وكذلك قام سكان مستوطنة بيت حورون بعدة محاولات لشراء الاراضي من العرب لتوسيع مستوطنتهم ، باءت كلها بالفشل . ويرى اسحاق لوري ، سكرتير المستوطنة ، « ان العرب لا يبيعون اراضيهم لانهم غير مهتمين بالامر ، ولم تسفر كل المحاولات ، الا عن عقد صفقة صغيرة ، كانت حصيلتها مساحة ١٤ دونما ، ولم يبد العرب اي استعداد لبيع المزيد » (المصدر نفسه) .

وكانت ردود الفعل على هذا القرار في الأوساط العربية ، واضحة وقاطعة في رفضها له شكلا ومضمونا ، واعتباره خطوة على طريق ضم المناطق المحتلة لاسرائيل . ويرى بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس ، ان هذا القرار يفسر مشروع الحكم الذاتي ، بمعنى « حكم ذاتي للسكان بدون وطن » (عل همشمار ، ١٩/٩/١٩٧٩) . اما رئيس بلدية حلحول فقد اعلن ان القرار هو ذريعة للسيطرة على اراض اخرى « لان اسرائيل تتذرع بالامن ، وتصادر الاراضي للاستيطان » (ر.أ ، العدد ١٨٧٤ ، ١٦ و١٧/٩/١٩٧٩ ، ص ٩) .

كما دعا ابراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة ، الى الضرب بيد من حديد ، على كل من يبيع ارضا من اراضي فلسطيني (المصدر نفسه) .

واصدرت الهيئات النسائية في الضفة الغربية بيانا استنكرت فيه القرار ، ودعت الى افشاله والتصدي له . وجاء في البيان : « اما وان الاعلان العالمي لحقوق الانسان ينص ... على انه لا يحق تجريد احد من ملكه او ارضه بالقوة ، فان قرار الحكومة الاسرائيلية ، السماح لليهود باستملاك الاراضي في المناطق العربية المحتلة ، لا يكفي القول فيه انه باطل ، او غير شرعي ، او غير منطقي فحسب ، بل انه يلزم العالم العربي بالتحرك السريع لاسقاطه قانونيا ، ودوليا ، ولوضع الدول الموقعة على ميثاق حقوق الانسان امام التزاماتها » . وأضاف البيان : « ان الشعب الذي افتدى ارضه بدمائه منذ ان كان له وجود وموقف وتاريخ ، لن تتغير مواقفه ، كما انه لن يفرط في مقر عظام ابائه واجداده وخبزه وعمله وعزته وكرامته ، ولن يسمح بمرور اي قرار لاعادة تهجيره وتشريده الى أي ارض ، ويصبح بلا وطن ولا انتماء » (فلسطين الثورة ، ١٩٧٩/٩/٢٠) .

وفي الخليل ، اصدر المجلس البلدي بيانا استنكر فيه بشدة هذا القرار واعتبره تطبيقا عمليا للمؤامرة المشتركة التي نسجت خيوطها في كامب ديفيد . واكد المجلس في بيانه ، على ان ارادة الشعب الفلسطيني لن تنكسر او تلين حتى نيل حقوقه كاملة في وطنه (المصدر نفسه) .

وارسلت بلدية غزة ، برقية احتجاج طويلة الى كل من رئيس الحكومة الاسرائيلية ، ووزير الدفاع ، وقائد منطقة غزة ، والرئيسين كارتر والسادات ، وكورت فالدهايم سكرتير الامم المتحدة ، والى لجنة حقوق الانسان في جنيف ، جاء فيها « ان هذا القرار ، سيكون اشارة للمتطرفين اليهود مثل غوش ايمونيم ، وجماعة ارض ـ اسرائيل الكاملة ، لشراء الاراضي من العرب ، وتحويلها الى مستوطنات اسرائيلية لمنع حل المسألة الفلسطينية ، التي هي لب المشكلة في الشرق الاوسط » . واضافت البرقية : « اننا متأكدون من ان العرب لن يبيعوا الارض التي يملكونها ، لكن هناك اراض عامة ، لا توجد اي حقوق لسلطات الاحتلال بالتصرف فيها ، وان مجلس بلدية غزة يرى بهذا القرار برهانا على عدم رغبة حكومة اسرائيل في اقرار السلام ، حيث انه يعارض كل الاعراف الدولية ، ويعارض مواثيق جنيف المتعلقة بالاراضي المحتلة » (عل همشمار ، ١٩/٩/١٩٧٩) .

الاستيطان في الاراضي المحتلة

« يعتبر ما يقوم به شارون عملا بطوليا ، لكنه لا يكفي ، اذ يجب ايجاد إجماع داخل كتلة الليكود للضغط على الحكومة » . بهذه العبارة عبر مردخاي تسيبوري نائب وزير الدفاع عن حقيقة مواقف كتلة الليكود ، التي اجتمعت يوم ١٣/٩/١٩٧٩ لبحث قضية الاستيطان في الاراضي المحتلة ، حيث دعت الحكومة ، لطرح خطة رئيسية للاستيطان لمنع النقاش الدائم ، والازمات السياسية عند إقامة كل موقع استيطاني جديد . (عل همشمار ١٤/٩/١٩٧٩)